الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة السابعة عشرة
المعقودة يوم الأربعاء
١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠
الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

LIBRARY
MAY 1 - 1981
UN/SA COLLECTION

محضر موجز للجلسة السابعة عشرة

الرئيس : السيد بوخ فلوريس (المكسيك)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلمي

المحتويات

البند ٩٧ من جدول الأعمال : جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة : تقرير لجنة الاشتراكات (تابع)

البند ٩٦ من جدول الأعمال : خطة المؤتمرات : تقرير لجنة المؤتمرات (تابع)

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وأن ترسل موقعة من قبل أحد أعضاء الوفد المعني في غضون شهر واحد من تاريخ النشر الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية: Chief, Official Records Editing Section, room A-3550, 866 United Nations Plaza (Alcoa Building).

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة.

Distr. GENERAL
A/C.5/35/SR.17
22 April 1981
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

80-56711

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٥

البند ٩٧ من جدول الأعمال : جدول الأنصبة المقرر لقسمة نفقات الأمم المتحدة : تقرير لجنة الاشتراكات (تابع) (A/35/11)

١ - السيد مفهوكويري (نيجيريا) : أعلن ترحيبه بعزم لجنة الاشتراكات على ابقاء مسألة " الأساليب التي تتجنب احداث تغييرات مفرطة في النصيب المقرر على كل بلد بين جدولين متتاليين" قيد الاستعراض المستمر . وأضاف قائلا انه من المأمول تحقيق هدف العدالة والمساواة في الاقتراحات المتعلقة بجدول الأنصبة الجديد والتي ستقدّم في الدورة السابعة والثلاثين .

٢ - ومضى قائلا انه ينبغي اضافة مؤشرات اقتصادية واجتماعية أخرى الى المؤشر الخاص بالدخل القومي ، الذى يستخدم كمقياس للقدرة على الدفع . وبناء على ذلك ، فان وفده يرحّب بالدراسة التي يقترح أن يقوم بها المكتب الاحصائي والتي تتناول التصنيفات النسبية للدول الأعضاء فيما يتعلق بمؤشرات اقتصادية واجتماعية مختارة على أمل أن يؤدى ذلك الى وضع مجموعة من المؤشرات الموضوعية المقبولة . وأعلن الممثل تأييده للاستنتاجات الواردة في الفقرتين ٢٥ و ٤٢ من تقرير اللجنة (A/35/11) . وأردف قائلا انه ينبغي على اللجنة أن تراعي ، عند تحديد القدرة على الدفع ، مستوى التنمية النسبي الذى حققه البلد والجدول القياسي العام لأسعار الواردات ومصدر دخل البلد ، بحيث يشمل ذلك تحديد مدى قابلية هذا المصدر للنضوب ، وقدرة البلد على الحصول على العملات الأجنبية ، وحالته الاقتصادية والاجتماعية ، وتوزيع الثروة والدخل الفردى .

٣ - واستطرد قائلا انه ينبغي عند تحديد القدرة على الدفع مراعاة ما لدى البلد من ثروة متراكمة بالاضافة الى الدخل السنوى الجارى . وليس من العدالة أن يتجاهل المرء الأصول الرأسمالية المتراكمة لدى البلدان المتقدمة النمو في حين أن بعض البلدان النامية التي زادت حصائلها زيادة كبيرة خلال السنوات الأخيرة تنوء بمشاكل التخلف الواضحة التي تؤثر على قدرتها على الدفع . كما أعلن تأييد وفده لفكرة الأخذ بفترة أساس مدتها ٩ سنوات بقصد استخدامها في حساب الأنصبة المقررة . كما رحّب بالجهود التي دأبت اللجنة على بذلها لأجل حساب الدخول القومية للدول الأعضاء على أساس قابل للمقارنة . ولكنه أعرب عن أسفه ازاء عدم تحقيق تقدم كاف في ميدان الاحصاءات المتعلقة بالثروة الوطنية رغم الدراسة الاستقصائية التي أجرتها لجنة الاحصاءات في عام ١٩٧٩ بشأن الممارسات القطرية المتبعة عند وضع الاحصاءات المتعلقة بميزانية البلد . وأضاف انه ينبغي على لجنة الاحصاءات أن تداوم على اطلاع لجنة الاشتراكات على ما يستجد من التطورات المتعلقة بالأصول المادية والميزانيات القومية والقطاعية . ومن الواجب أن يستند جدول الأنصبة المقررة الى القدرة على الدفع ، أساسا وقبل كل شيء ، وأن يجسد الحقائق الاقتصادية المتعلقة بالبلدان النامية .

٤ - السيد موينتش (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) : قال ان الأسلوب المستخدم حاليا في حساب جدول الأنصبة المقررة لا يمثل استجابة كافية لطلب الجمعية العامة الذى يقضي بحساب الأنصبة المقررة على أساس القدرة على الدفع . وأضاف قائلا ان وفده يشك فيما اذا كانت المؤشرات الاضافية المذكورة في تقرير لجنة الاشتراكات ستؤدى الى ازالة النواقص التي تعتور النظام القائم . وينبغي على اللجنة عند السعي لتحسين أساليب قياس القدرة على الدفع أن تدرس المؤشرات التي تؤثر فعلا على هذه القدرة . وينبغي لمثل هذه المؤشرات أن تجسّد الأنماط الشديدة الاختلاف التي تتميز بها التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والمواقف الثقافية ، وأن تكون متاحة كي تستفيد بها كل الدول . وسيكون من الصعوبة بمكان تحديد الأهمية التي ستعطى لهذه المؤشرات بالنسبة للمؤشر الأساسي المتعلق بالدخل القومي . وفي ظل هذه الظروف ، يعتقد وفد بلده انه من غير الممكن حاليا تحسين الأسلوب المعمول به في حساب الأنصبة المقررة .

٥ - ومضى قائلا ان ادخال نظام حساب الأنصبة المقررة باستخدام كسور عشرية من أربعة أرقام لن يضمن أن تكون الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء أكثر تمشيا مع أحوالها الاقتصادية . واستنادا الى الاشتراكات المستحقة الدفع عن الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، على سبيل المثال ، فان مثل هذا النظام سيؤدى الى حدوث تغييرات في الأنصبة المقررة تبلغ قيمتها نحو ٥٠٠ دولار . ومن المشكوك فيه أن تجد الدول الأعضاء في هذا الاختلاف شيئا ذا مغزى .

٦ - وفيما يتعلق بأساليب تجنب احداث تغييرات مفرطة في الأنصبة المقررة على البلدان بين كل جدولين متتاليين ، فان وفده يحبذ الممارسة الحالية القائمة على وضع الجدول استنادا الى احصاءات الدخل القومي عن فترة مدتها سبع سنوات . وحذر الممثل من فرض نسب مئوية تستعمل كحدود مصطنعة ، وهو ما يرقى الى حد التخلي بصورة متعسفة عن المبدأ المقبول الذى يتمثل في تقييم الأنصبة على أساس القدرة على الدفع . ومن الضرورى عند تطبيق صيغة الخصم للدخل الفردى المنخفض أن نضمن عدم استفادة البلدان ذات الدخل المتوسط ، دون وجه حق ، من التسويات التي تجرى لمقابلة الاتجاهات التضخمية أو تقلبات أسعار الصرف . وأعلن أن وفده يوافق على الصيغة التي تتصور حدا للدخل الفردى يبلغ ٢٠٠٠ دولار كما تتصور انخفاضا في الدخل القومي بنسبة ٢٥ في المائة . ومضى قائلا انه ينبغي على اللجنة أن تتقصى السبل المؤدية الى مراعاة الحالة الاقتصادية البالغة الصعوبة في أقل البلدان نموا . ولعل احدى الامكانات المتاحة هي تثبيت الحد الأدنى لاشتراكات هذه الدول عند مستوى شديد الانخفاض . وربما كانت الوسيلة الأخرى المتاحة لذلك هي تحديد نسبة مئوية لمجموع اشتراكات هذه البلدان معا ، بحيث يدفع كل بلد حصة مساوية لحصص البلدان الأخرى . وهاتان الوسيلتان تتمشيان مع مبدأ القدرة على الدفع ولا تقللان من مشاعر الارتياح التي تشعر بها هذه البلدان التي تستفيد من صيغة الدخل الفردى المنخفض ، رغم عدم انتمائها الى فئة أقل البلدان نموا . وأعرب عن أمله في أن تأخذ لجنة الاشتراكات اقتراحات وفده في الاعتبار عند وضعها جدول الأنصبة المقررة الذى سيطبق اعتبارا من عام ١٩٨٣ .

(السيد موينتش ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية)

٧ - وقال في ختام كلمته ان تقرير لجنة الاشتراكات كان يمكن اختصاره بشدة لو استبعدت منه مواد سبق نشرها . ومن الواجب عدم ادراج مثل هذه المواد في التقارير المقبلة ، حرصا على مبدأ الايجاز .

٨ - السيد مانيكا (باكستان) : قال انه ليس من السهل أن تفسر لجنة الاشتراكات رغبات الجمعية العامة ، فيما يتعلق بالتخفيف من حدة التغييرات المفرطة في النصيب المقرر على كل بلد بين جدولين متتاليين . ويبدو أن التغيير الذى تبلغ نسبته ٥ في المائة مرتفع جدا ، ولكنه لا يسفر عن زيادة الاشتراك بالنسبة لكل من الدول التي يتقرر لها نصيب من المستوى الأدنى ، وذلك في الوقت الذى تعني فيه الزيادة بنسبة ١ في المائة في حالة البلد الذى يتقرر له نصيب بمعدل ٠,٠١ حدوث زيادة قدرها ٠,٠١ . وهذه حالات شاذة تمثل تحديا خطيرا يتطلب من لجنة الاشتراكات أن تبدى كثيرا من البراعة . وسيكون من المفيد أن يتوفر لدى اللجنة مزيد من المبادئ التوجيهية المحددة . ولكن عجز اللجنة الخامسة عن حل هذه المشكلة هو الذى دفعها الى احالتها الى لجنة الاشتراكات قبل التفكير في أى شئ آخر . ورغم الاعتراف بالقدرة على الدفع بوصفها المبدأ الأساسي لحساب الأنصبة المقررة ، فان أيا من اللجنة الخامسة أو لجنة الاشتراكات لم تجد الطريقة التي تسمح لها بالتوفيق بين هذا المبدأ وبين التدابير اللازمة لتجنب حدوث تغيرات مفرطة .

٩ - ولقد ساق البعض حججا مقنعة بأنه من الضرورى أن تصبح الثروة المتراكمة أحد العوامل المستخدمة في حساب القدرة على الدفع . وبينما تظهر فترة الأساس الطويلة بعض عناصر الثروة المتراكمة ، فانها تؤدى أيضا الى حدوث خلل في عملية تقييم الأنصبة المقررة على بعض الدول الأعضاء. واذ مدت فترة الأساس الى ١٥ سنة على سبيل المثال ، فستحدث زيادة ملموسة في النصيب المقرر على كل بلد من البلدان الأفقر . وبالنسبة لما تورده الفقرات ٣٨ الى ٤٢ من تقرير لجنة الاشتراكات من صيغ مختلفة للخصم على أساس الدخل الفردى ، ينبغي عدم النظر الا في الصيغ التي لا تفرض زيادة في الأنصبة المقررة على البلدان الأفقر .

١٠ - واسترسل قائلا ان معدلات الأنصبة المقررة على البلدان النامية أخذت في الانخفاض على مدار السنوات ، وان هذا يعبّر عن وضعها الاقتصادى بالنسبة الى البلدان المتقدمة النمو . ورغم ذلك ، فان وفده يرحّب بمجئ اليوم الذى تكون فيه البلدان النامية في وضع يسمح لها بتحمّل حصة متزايدة من نفقات المنظمة ، لأن هذا يعني قرب تحقق الهدف المرتجى الذى يتمثل في بلوغ المساواة الحقّة بين كل الدول الأعضاء .

١١ - السيد بابندورب (الولايات المتحدة الامريكية) : رحّب بالخطوات التي اتخذتها لجنة الاشتراكات لضمان فترة زمنية موحدة لجمع البيانات الأساسية ، على النحو المبين في الفقرة ٨٥ من تقريرها . وأضاف قائلا ان هذا من شأنه الارتقاء بنوعية احصاءات الدخل القومي التي تستخدم في حساب جدول الأنصبة المقررة . وأعلن تأييد وفده لمشروعي القرارين " ألف " و " باء " اللذين أوصت بهما اللجنة كي تعتمدهما الجمعية العامة .

(السيد بابندورب ، الولايات المتحدة الأمريكية)

١٢ - ومضى قائلا ان لجنة الاشتراكات مسؤولة بموجب اختصاصها عن النظر في التدابير المتعيّن اتخاذها بشأن تطبيق المادة ١٩ من الميثاق ، وعن ابلاغ الجمعية العامة بهذه التدابير . وهذه صلاحية هامة ، وخاصة في ضوء التعليقات التي أدلى بها مؤخرا مساعد الأمين العام للشؤون المالية فيما يتعلق بالحالة المالية للمنظمة وبالتعقيدات التي يمكن أن تنشأ عن زيادة العجز في السيولة المالية . وينبغي للأمين العام أن يعالج الحالات التي تنطبق عليها المادة ١٩ ، وفقا لما جرت العادة عليه وبما يتمشى مع مقاصد الميثاق وروحه . ومن الضروري أن تداوم لجنة الاشتراكات على النظر في أية استثناءات مقترحة ، وذلك قبل أن توافق عليها الجمعية العامة .

١٣ - السيد فرنانديز (الفلبين) : قال انه نظرا لعدم وجود تعريف مقبول لمعنى التغيرات المفرطة أو التغييرات الشديدة في معدلات الأنصبة المقررة فيما بين جدولين متتاليين ، فمن الضروري أن تبقي لجنة الاشتراكات هذه المسألة قيد النظر . وينبغي مراعاة انخفاض الدخل في العديد من البلدان النامية خلال فترة الانتكاس والتضخم الحالية ، كما يجب أن تتمتع اللجنة بمرونة كافية لتعديل جدول الأنصبة المقررة في ضوء المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية . وينبغي أيضا عدم ادراج المعونة الخارجية في احصاءات الدخل القومي ، لأنها ليست أحد المقومات الدائمة للهيكل الأساسي في أي بلد . وأضاف ان وفده يتمنى وجود تعريف أكثر وضوحا لاصطلاحي " الدخل الصافي " و " القيمة الصافية " بصورتهما المستخدمة في تقرير اللجنة ، خاصة وأن أساليب المحاسبة القومية التي تأخذ بها الدول الأعضاء ليست متشابهة .

١٤ - ومضى قائلا انه ينبغي على اللجنة أن تبقي مسألة " مستوى المعدلات المختلفة للتضخم وآثارها على امكانية مقارنة احصاءات الدخل القومي " قيد الاستعراض .

١٥ - وأردف قائلا ان القدرة على الدفع تتأثر أيضا بمشاكل ميزان المدفوعات التي يعاني منها كثير من البلدان النامية . اذ يعجز الكثير منها ، نتيجة للزيادات في أسعار النفط وموقف الحماية التجارية الذي تتخذه بعض البلدان ، عن سداد قيمة وارداته من حصائله من النقد الأجنبي ، بل وتعيّن أيضا على هذه الدول أن تقترض المزيد من الأموال من المؤسسات الخاصة والمؤسسات الدولية . ومن الضروري مراعاة مثل هذه العوامل عند تحديد قدرة البلدان ذات الدخل المنخفض على الدفع . ونظرا للمصاعب التي تواجهها اللجنة في تقييم مؤشرات التنمية الاجتماعية - الاقتصادية ، ينبغي أن يبذل المكتب الاحصائي كل جهد ممكن لتجميع البيانات الاقتصادية والاجتماعية التي تساعد اللجنة في تحديد مدى القدرة على الدفع . ومن الضروري أيضا ألا يلحق بصيغة الخصم للدخل الفردي المنخفض أي تغيير ضار بالبلدان ذات الدخل الفردي المنخفض ، ولا سيما أقل البلدان نموا .

١٦ - واختتم كلمته قائلا ان وفده يؤيد مشروعي القرارين اللذين أوصت اللجنة الجمعية العامة باعتمادهما .

١٧ - السيدة ساندبفر (البرتغال) : قالت ان الغرض من مطالبة لجنة الاشتراكات بدراسة مختلف العوامل المؤثرة على حساب جدول الأنصبة المقررة هو التوصل الى جدول أكثر عدالة وأكثر صدقا في تعبيره عن العلاقات الاقتصادية الدولية الجديدة وعن الحالة المالية المتغيرة . وقد استجابت اللجنة بصورة طيبة للتكليف الوارد في القرار ٣٤/٦ باء ، رغم أنها لم توسّع نطاق أبحاثها ولم تتوصل الى نتائج قاطعة نتيجة لتعقد المسائل التي ينطوى عليها الأمر ولضيق الوقت المتاح لها .

١٨ - وأضافت قائلة ان البيان المقدّم عن مناقشة اللجنة لمسائل معينة يتسم بالغموض الى حد ما ، ان لم يكن بالسطحية . وعلى وجه التحديد ، فان وفدها كان يود لو أنه صدر بيان يتناول بشكل أكثر اسهابا مداولات اللجنة حول المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالقدرة على الدفع ومناقشتها لمسألة معدلات التضخم وآثارها على قابلية احصاءات الدخل الوطني للمقارنة . ومن المأمول أن تصاغ تقارير اللجنة مستقبلا بعبارات أكثر تحديدا .

١٩ - وأضافت ان وفدها يوافق على الرأى القائل بأن فرض حدود تصاعدية أو تنازلية على استهلاكات التي تتعرض لها الأنصبة المقررة يمكن أن يشوّه مبدأ القدرة على الدفع . وينبغي عدم اعلان الرفض المطلق لامكانية ادخال نظام قائم على حساب الأنصبة المقررة باستخدام كسور عشرية من أربعة أرقام ، وهو الأمر الذى اتفقت لجنة الاشتراكات على أنه قد يكون مفيدا . وأضافت أن وفدها يأمل أن تبقى المسألة قيد الاستعراض بشكل جدى .

٢٠ - وتساءلت ممثلة البرتغال عن السبب الذى دفع اللجنة لكي تستنتج ، في الفقرة ١٨ من تقريرها ، ان اختيار المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والأوزان قد لا يكون موضوعيا بالضرورة . وأضافت انها لا تستطيع ادراك السبب في اعتبار المؤشرات الواردة في المرفق الثاني من التقرير غير موضوعية . ومن الضرورى تناول هذه المؤشرات بالدراسة على نحو أكثر استفاضة خلال الجلسات المقبلة للجنة .

٢١ - واسترسلت قائلة ان وفدها يسلّم بأنه من العسير ، في ضوء الطابع الجديد المعقّد الذى يتسم به مفهوم الثروة الوطنية الصافية ، استحداث مقاييس موضوعية لتحديد حجم هذه الثروة ، ولكنه ينبغي على اللجنة أن تبقي أية تطورات جديدة في هذا الميدان البالغ الأهمية قيد الاستعراض .

٢٢ - واسترسلت قائلة انه ينبغي للجمعية العامة ألا تتصرف دون روية فتقوم كل بضع سنوات بتغيير فترة الأساس اللازمة لحساب جدول الأنصبة المقررة . وينبغي الحفاظ على طابع الاستمرار بالنسبة للاحصاءات ، لكي تعكس الصورة الاقتصادية الكاملة لكل بلد وتتجنب أى اخلال بالقدرة على الدفع . ونظرا لأن لجنة الاشتراكات تستخدم في الوقت الحالي فترة أساس مدتها سبع سنوات ، فمن الضرورى تجنّب الانتقال المفاجئ الى نظام فترة السنوات الثلاث ، الأمر الذى يؤدى الى ترك فترة السنوات الممتدة من ١٩٧٥ الى ١٩٧٨ دون شمولها بأى من النظامين .

البند ٩٦ من جدول الأعمال : خطة المؤتمرات : تقرير لجنة المؤتمرات (تابع)
(A/35/32 و Add.1 ، و A/C.5/35/12 ، و A/C.5/35/L.59 و L.6)

٢٣ - السيد سيربانيسكو (رومانيا) : قال انه يحيط علما مع الارتياح بما جاء في تقرير لجنة المؤتمرات (A/35/32 و Add.1) بشأن البدء الفعلي في تنفيذ الكثير من الاقتراحات السابقة التي تقدمت بها اللجنة ، وتحقيق قدر من النجاح في هذا الصدد . وأضاف قائلا ان نظام البرمجة الزائدة ، على وجه التحديد ، قد افضى عند استخدامه الى تقليل استخدام المترجمين الشفويين العاملين لحسابهم . ولذلك فان وفده يوافق على التوصية الواردة في الفقرة ٢٣ من الوثيقة A/35/32 . كما لاحظ الوفد بالارتياح ما تعتزم لجنة المؤتمرات اتخاذه من تدابير بصدد المدد الفعلية والمقترحة لدورات الاجهزة الفرعية ، ويوافق على الرأى القائل بأن بذل جهد أكبر من جانب الوفود يمكن ان يساعد في منع ضياع الوقت بسبب بدء الجلسات في وقت متأخر أو انهائها في وقت مبكر أو الغائها .

٢٤ - وأضاف انه من الأمور المشجعة لوفده ان يرى النتائج الاولية التي تحققت في مجال مراقبة الوثائق والحد منها ، وعلى نحو اكثر تحديدا ، في الغاء المحاضر الموجزة بالنسبة للأجهزة الفرعية . ورغم ذلك ، فانه من الممكن اتباع هذا النهج دون استبعاد امكانية اجراء بعض الاستثناءات بعد دراسة دقيقة للحالات الاستثنائية فعلا . ويمكن للوفود ان تساعد في الحد من الوثائق بابداء قدر اكبر من الاعتدال وحسن التمييز عند طلب المزيد من التقارير والوثائق ، بينما ينبغي على الأمانة العامة أن تكفل خروج الوثائق في شكل اكثر ايجازا وان تعمل باستمرار على تحسين نوعيتها .

٢٥ - واسترسل قائلا ان لجنة المؤتمرات عندما ناقشت المسألة الهامة المتعلقة بتنظيم المؤتمرات الخاصة والاجتماعات التحضيرية وتقدم الخدمات لها كانت مشغولة البال الى حد بعيد بجوانب معينة من المشكلة لا تدخل في نطاق ولايتها . ونحن نجد في معظم الحالات ان قرار عقد مؤتمر خاص في مكان بعينه تبرره اعتبارات سياسية هامة . ولذلك يؤمن الوفد الروماني ، رغم عدم انكاره للطابع العملي الذى تتميز به بعض عناصر التوصيات المقدمة من اللجنة ، بأن الفقرات الثلاث الاولى من منطوق مشروع القرار الوارد في الفقرة ٦١ من الوثيقة A/35/32 فيها الى حد ما طابع الأوامر .

٢٦ - السيد ليفاندوفسكي (كيل الأمين العام لشؤون المؤتمرات والمهام الخاصة) : قال ردا على الأسئلة التي طرحتها وفود مختلفة ان ادارة شؤون المؤتمرات متفقة مع ممثل الجماهيرية العربية الليبية في رأيه القائل بضرورة وجود استثناءات في بعض الاحيان تسمح بالخروج على القاعدة التي تقضي بعدم زيادة حجم التقارير عن ٣٢ صفحة . واستدرك قائلا ان الاهتمام بالحفاظ على الشكل الموجز للتقارير لا ينبع من الاهتمام بتكاليف التقارير أو طولها فقط ، فكلما زادت التقارير ايجازا كلما زادت فعاليتها وفائدتها للوفود ، خاصة عندما تورد موجزا قصيرا في الصفحة الاولى . واضاف ان الجهود تبذل أيضا لتحقيق مزيد من البساطة في اسلوب عرض الرسوم البيانية . ومن المأمول ان تصبح المواد المقدمة في التقارير اكثر وضوحا عندما تنتهي عملية ادخال نظام آلات تجهيز الكلمات .

(السيد ليفاندوفسكي)

٢٧ - وفيما يتعلق بتسليم الوثائق الى البعثات ، فان عدد ما يسلم منها بمختلف اللغات يستند الى الطلبات السنوية المقدمة . واذا تغيرت الاحتياجات خلال السنة ، امكن للبعثات الدائمة تعديل طلباتها عن طريق الاتصال بقسم التوزيع . وقال من ناحية أخرى ان كل الجهود تبذل لمراعاة اصدار الوثائق قبل المواعيد النهائية في الصباح الباكر ، كيما يمكن تجهيز الوثائق لكل البعثات في الوقت ذاته . والشيء المؤسف ان الظروف لا تسمح للامانة العامة بتسليم الوثائق الى البعثات كل على حدة .

٢٨ - ومضى قائلا ان ممثلي سيراليون واثيوبيا ويوغوسلافيا أشاروا الى مسألة اختيار اماكن انعقاد المؤتمرات خارج المقر . وبطبيعة الحال فان اختيار مكان الانعقاد متروك للهيئات المختصة . واضاف قائلا ان بوسعه ان يؤكد لاعضاء اللجنة الخامسة ، باسم الأمين العام ، انه لن يسمح لأى عضو في الأمانة العامة بأن يسعى ، لأى سبب من الاسباب ، الى تفضيل مكان على آخر ليكون مقرا لعقد اى من المؤتمرات . وستتخذ تدابير شديدة ضد كل من يقوم بمحاولة من هذا النوع . وذكر ان ادارة شؤون المؤتمرات مستعدة لتقديم الخدمات الى اى مؤتمر يعقد في اى مكان في العالم . واضاف قائلا ان عامل تكلفة المعيشة في مكان بعينه من اماكن عقد المؤتمرات لم يؤخذ حتى الآن بعين الاعتبار عند اختيار مثل هذا المكان .

٢٩ - واسترسل قائلا ان التفاصيل المتعلقة بالدورة التاسعة عشرة للجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية لم تكن متاحة وقت اعداد مشروع الجدول المنقح للمؤتمرات ، ولكنها ستدرج بطبيعة الحال في الجدول عند نشره في كانون الثاني / يناير ١٩٨١ . وكما ذكر ممثل اوروغواى ، فان حكومته قد وافقت على استضافة الدورة ، غير انه لم ترد بعد اية رسائل رسمية من اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية .

٣٠ - ومضى قائلا انه من الصعب الى اقصى الحدود ان يجيب المرء على السؤال الذى طرحه ممثلا الولايات المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية فيما يتعلق باعادة جدولة الاجتماعات لايجاد فسحة من الوقت تكفي لعقد الدورة العاشرة لمؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار وللمفاوضات العالمية . واضاف ان هناك مئات من التغييرات التي يمكن ادخالها ، ولكل منها آثار مالية مختلفة ، وانه مستعد لتزويد ممثل الولايات المتحدة ، بصورة غير رسمية ، بقائمة بالامكانات ، ولكنه من المأمول ان تتمكن لجنة المؤتمرات من الاجتماع في وقت ما خلال دورة الجمعية العامة للنظر في هذه المسألة .

٣١ - وردا على الاسئلة التي طرحها ممثل ملاوى ، قال انه يستطيع ابلاغ اللجنة بالغاء ١٠١٥ جلسة في عام ١٩٧٩ وانه يمكن القول ان مختلف الهيئات قد اسهمت كلها تقريبا بدرجة ما في الغاء هذا العدد الكبير من الجلسات . وأعرب عن اعتقاده بان الامر لا يستحق اصدار وثائق اضافية لتقديم تفسير مسهب للاسباب التي دعت الى الغاء كل جلسة منها . واوضح ان هناك خمسة

أسباب رئيسية لالغاء هذه الجلسات . اولها هو الافتقار الى المتكلمين . وفي هذا الصدد ، رحب بالقرار الذى اتخذته اللجنة الاولى والذى يقضي بألا تعقد أية جلسة ما لم يكن هناك على الأقـــل أربعة متكلمين تم ادراج اسمائهم في القائمة . والسبب الثاني هو امكان تأخير بدء الجلســـات أو الغائها بسبب الحاجة الى اجراء مفاوضات او مشاورات غير رسمية . وفي مثل هذه الحالات ، يمكن اعادة جدولة الجلسة اذا قام امين اللجنة بابلاغ ادارة شؤون المؤتمرات في الوقت المناسب . والسبب الثالث هو حالات التأخير لأسباب مفهومة ، والتي تحدث في بعض الاحيان قرب نهاية أيـــة دورة من الدورات بسبب الأعمال التي تجرى في اللحظات الاخيرة لوضع مشاريع التقارير أو مشاريع القرارات . والسبب الرابع لالغاء الجلسات هو حدوث تعارض بين جلستين يجرى خلالهما بحث مواضيع متشابهـة في الوقت الذى لا يتوفر للوفود الصغيرة عدد كاف من الممثلين لتغطية جلستين معقودتين في الوقت نفسه لبحث الموضوع ذاته . وهناك مشكلة اخرى هي التأخير في اصدار الوثائق . الا انه ينبغـي أن نتذكر في هذا الصدد ان ادارة شؤون المؤتمرات هي آخر من يسأل عن ذلك . فهي لا تستطيـــع ان تقدم للوفود ــ قبل افتتاح الدورة بستة اسابيع ــ وثيقة لم تقدم اليها الا قبل افتتاح تلـك الدورة باسبوعين فقـــط لكي يتم تجهيزها للاصدار . كذلك لا يمكن خلال ساعتين تجهيز تقرير انتهـــت صياغته قبل ساعتين من افتتاح جلسة معينة . وهناك دائما بطبيعة الحال امكانية لتحسين الأحـوال وادارة شؤون المؤتمرات ترحب بالنقد البناء . واخيرا ، فقد تعين في بعض الأحيان الغاء الجلسات نظرا لعدم وجود غرف اجتماع ذات حجم مناسب . وفي هذا الصدد ، فان المنظمة تعمل بكل طاقتها على مدار السنة بأكملها . وتعني زيادة الحاجة الى المشاورات داخل مختلف المجموعات والى عقـد اجتماعات أخرى غير رسمية تزايد عدم قدرة ادارة شؤون المؤتمرات على التوفيق بين طلبات تقديـــم الخدمات ، نتيجة لنقص الأماكن . ولقد تعرضت الادارة في بعض الاحيان الى ملاحظات جارحـــة بشأن عدم كفائتها في توفير الخدمات للاجتماعات ، ولكن الادارة ستظل عاجزة عن ذلك ما لم تقـــرر الجمعية العامة توسيع المرافق . ان نقص الأماكن هو في الحقيقة أحد الأسباب الكامنة وراء عقـــد مزيد من الاجتماعات خارج المقر .

٣٢ ــ وقال فيما يتعلق بالخروج عن جدول المؤتمرات فيما بين الدورات انه يستطيع ان يؤكد للجنة ان كل الهيئات التي حظيت طلباتها بموافقة لجنة المؤتمرات قد عقدت دوراتها ، التي تم تمويلها من الموارد المتاحة لفترة السنتين ١٩٨٠ ــ ١٩٨١ .

٣٣ ــ ومضى قائلا ان ممثل استراليا قد طلب اجراء مقارنة بين تكاليف المحاضر الموجزة للجنة حقوق الانسان وبين تكاليف تقاريرها الصادرة بنصها الكامل . وتبين الارقام انه تم انتاج ٢٠٣ صفحـــات للجنة حقوق الانسان في شكل تقارير صادرة بكامل نصها بينما كان الأمر سيتطلب ما مجموعـه ١٢٢ ١ صفحة من المحاضر الموجزة . ومن الواضح انه تحققت وفورات كبيرة . وقد اشارت لجنة المؤتمـــرات ، ضمن المبادئ التوجيهية الواردة في التوصية ٣ بالفصل الثامن من الوثيقة A/35/32 ، الى امكانيـــة انشاء مركز خدمات يدار على أساس تجارى في موقع المؤتمر الذى يعقد بناء على دعوة من احـــدى

الحكومات . وهذا يشير الى الحاجة الى تقديم الخدمات للوفود في الاماكن التي لا توجد فيها بعثات أو قنصليات تابعة لدول تلك الوفود . ولعله من المؤسف الى حد ما ان تستخدم كلمة " تجارى " في سياق عمل الأمم المتحدة ، ولكنه من المهم عند اسداء المشورة الى الحكومات بشأن الترتيبات اللازمة لمثل هذه المؤتمرات ان تراعى الحاجة الى خدمات من هذا النوع .

٣٤ - واسترسل قائلا ان القرار المتعلق بعقد اجتماع مجلس التجارة والتنمية الذى اشار اليه ممثل بنما قد اتخذ في وقت جد قريب ، بحيث تعذر ادراجه في مشروع الجدول المنقح . ولقد دأب مجلس التجارة والتنمية على التقدم ، في تقريره الدورى الى الجمعية العامة ، بمقترحات تدعو الى ادخال تغييرات على جدول المؤتمرات . وحالما تتم الموافقة على التقرير ، تجرى التعديلات ذات الصلة . وفيما يتعلق بالآثار المالية ، فان الخدمات يقدمها مكتب الأمم المتحدة في جنيف حيث يمكن لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ان يطلب منه ذلك في اى وقت من اوقات السنة .

٣٥ - وأشار الى التعليق الذى ادلى به ممثل الاتحاد السوفياتي ، فأوضح ان " اليومية " قد ورد ذكرها في المبادئ التوجيهية الواردة في اطار التوصية رقم ٣ لانه رغي انه من الضرورى تغطية كل الجوانب المتعلقة بالمؤتمرات الخاصة . اذ ان الشيء الذى قد يكون واضحا لاعضاء اللجان الرئيسية قد لا يكون واضحا دائما للممثلين الذين يحضرون المؤتمرات الخاصة . وفيما يتعلق بالمؤتمرات الخاصة بشكل عام ، فان ممثل رومانيا محق في قوله بأن من يستطيع تقرير مسألة عقد أى من المؤتمرات الخاصة أو عدم عقده ليس لجنة المؤتمرات ثم الى حد اقل ليس الأمانة العامة . وبالضرورة ، فان أيا من هذه القرارات لابد وأن يكون قرارا سياسيا في طبيعته . بيد ان ادارة شؤون المؤتمرات تتمتع فعلا بخبرة فريدة من نوعها لانها قدمت الخدمات الى كل المؤتمرات الخاصة - وخبرتها هذه لها قيمتها . واستنادا الى هذه الخبرة ، توصلت الادارة الى نتيجة مؤداها ان هناك نوعين من المؤتمرات الخاصة . أولهما يعقد لحل مشكلة معينة . بيد انه من غير المحتمل ان يتسنى لمثل هذا المؤتمر تحقيق ذلك خلال اسبوعين ، ما لم يجر التحضير له على نطاق واسع وينفق عليه قدر اكبر من الأموال . ويراد بالنوع الثاني من المؤتمرات الخاصة توجيه نظر الجمهور الى حالة بعينها . وقد يكون من الأفضل في هذه الحالة انفاق الأموال على وسائط الاعلام الجماهيرى .

٣٦ - وعاد الى الحديث عن مشكلة الوثائق فقال ان الدورة الرابعة والثلاثين قد زودت بمعلومات مفصلة تماما عن هذا الموضوع . وفي ضوء تقرير وحدة التفتيش المشتركة المتعلق بالوثائق ، يمكن للجنة المؤتمرات ان تنظر في مسألة اعداد تقرير اكثر اسهابا يتناول الصعوبات القائمة في هذا المجال ، لكي تقدمه الى الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة . وقد طلب ممثل اندونيسيا من ادارة شؤون المؤتمرات تأكيدا بأن المضي في تجربة الاستغناء عن المحاضر الموجزة سيؤدى الى تحسين حالة الوثائق خلال العام المقبل . وقد يكون من المهم في هذا الصدد اعطاء فكرة عن المكاسب التي يحققها الاستغناء عن المحاضر الموجزة . واذا استبعدنا الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار ، فان المقارنة بين الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير

الى آب/أغسطس ١٩٧٩ والفترة ذاتها من عام ١٩٨٠ تبين انه قد تم توفير ١٨٣ جلسة . ومن حيث التكاليف المتعلقة بالموظفين ، فان هذا يمثل وفورات قدرها ٢ ٧ سنوات من وقت محرر المحاضر الموجزة/مترجم تحريري ، وعاما وثلث عام من وقت مراجع و٣ ا يربو قليلا على ١٠ سنوات من وقت طابع على الآلة الكاتبة . واذا جرى الحساب على اساس المرتبات الصافية والتكاليف العامة للموظفين الدائمين بالاضافة الى أجر العمل الاضافي للطابعين على الآلة الكاتبة ، يكون قد تم توفير ما يقرب من ٥٠٠ ٠٠٠ دولار يضاف اليها نحو ٦٠ ٠٠٠ دولار تم توفيرها في تكاليف الاستنساخ والورق وما شابه ذلك . ومن الممكن تكريس هذه الموارد لأعمال اخرى . ومثل هذه الوفورات قد تدفع اللجنة بطبيعة الحال الى محاولة تخفيض ميزانية الادارة لفترة السنتين المقبلة . وان ادارة شؤون المؤتمرات لتشعر بقدر كبير من راحة الضمير ازاء مثل هذا الاحتمال ، لانها لا تستطيع ان تقدم شيئا يتجاوز ما تريد الدول الأعضاء توفيره . أما مسألة شعور الممثلين أو عدم شعورهم بالفائدة المحققة من ناحية الاسراع في اصدار الوثائق ، فانها مسألة أخرى .

٣٧ - ومضى قائلا ان ممثل المغرب قد ألمح بصورة غير رسمية الى انه سيطلب توزير المحاضر الموجزة في وقت واحد بكل اللغات الرسمية بما فيها اللغة العربية . وفيما يتعلق بالوثائق الصادرة باللغة العربية ، فان ادارة شؤون المؤتمرات تبذل اقصى ما بوسعها لحل مشاكل تتميز بصعوبتها ، ان لم يكن بعدم قابليتها للحل . وهناك حاليا مشكلة خطيرة تتمثل في ضيق الأماكن المخصصة للمكاتب في مبنى صمم لكي يتسع لـ ٣ ٠٠٠ موظف بينما يشغله الآن ٦ ٠٠٠ موظف .

٣٨ - السيد بروتو ديننفرات (اندونيسيا) : قال انه ربما امكن تجنب بعض حالات التأخير في بدء الجلسات والتبكير في انهائها اذا ما تقرر تقصير أمد الجلسات . وتساءل عن السبب الذي يدعو دائما الى تحديد مدة جلسات الصباح بساعتين ونصف وجلسات بعد الظهر بثلاث ساعات .

٣٩ - ومضى قائلا انه قد تم تقديم بعض المقترحات للاستعاضة عن المحاضر الموجزة بالبلاغات الصحفية . وفي هذا الصدد ، طلب الممثل من الامانة العامة ان تبلغ وكيل الامين العام لشؤون الاعلام باستياء وفده لان البلاغات الصحفية لا تفسح الا مساحة ضئيلة لتغطية أعمال اللجنة الخامسة . واضاف انه لا يعرف ما اذا كان هذا التدهور قد حدث نتيجة لاستخدام الآلات الجديدة أو لأن ادارة شؤون الاعلام ترى ان الصحافة غير مهتمة بأعمال اللجنة الخامسة . واختتم كلمته قائلا ان نوع البلاغات الصحفية التي يجرى اصدارها في الوقت الحالي لا يغني عن المحاضر الموجزة .

٤٠ - السيد فال (السنغال) : اعرب عن تأييده لتعقيبات لجنة المؤتمرات ، المتعلقة بالمزايا التي يمكن جنيها من البرمجة الزائدة ؛ كما حث الأمانة العامة على المضي في هذه الممارسة .

٤١ - واضاف ان الوقت قد حان للبدء في ترشيد أعمال الهيئات الفرعية على أساس الدراسات المضطلع بها . وذكر ان وفده يؤيد انشاء حلقة وصل بين لجنة المؤتمرات واللجنة المخصصة المعنية بالأجهزة الفرعية كما يؤيد تقصير دورات الهيئات الفرعية . ومضى قائلا انه من الضرورى في الوقت نفسه ان تبذل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعي جهودا لاختصار جداول اعمالهما ،

(السيد فال ، السنغال)

مثلا عن طريق الموافقة على مناقشة بنود معينة من جدول الأعمال مرة كل سنتين أو مرة كل ثلاث سنوات بدلا من مناقشتها كل سنة ، وعن طريق تقليل التداخل فيما بين المواضيع التي تبحثها الهيئات الفرعية التابعة للجمعية والمجلس . كذلك يمكن للجنة المؤتمرات ان تقوم بدور اكثر فعالية في الحد من عدد المؤتمرات الخاصة .

٤٢ - واضاف ان وفده يحبذ ادخال تكنولوجيا جديدة لانتاج الوثائق ويؤيد الاقتراح الذي يدعو لجنة المؤتمرات الى النظر بدرجة اكبر من الجدية في القيام بعمليات خدمة المؤتمرات في جنيف ونيويورك واللجان الاقليمية ، بينما تشارك اللجنة بدرجة اكبر في عملية البرمجة للأمم المتحدة نفسها . بيد انه لا يحبذ توسيع نطاق ولاية اللجنة ، اعتقادا منه بان اللجنة ستحسن صنعا اذا سعت بما لديها من الموارد حاليا الى تتمة الاجزاء التي لم تحققها بعد من مهمتها القائمة . وبالمثل ، فان وفده لا يشعر بالحماس ازاء فكرة منح الأمين العام سلطة تعديل جدول المؤتمرات اذا تطلبت التطورات ذلك . اذ ان هذا الموضوع يحتاج الى تفكير عميق قبل اتخاذ اية اجراءات بشأنه .

٤٣ - وفي الوقت الذي يبدو فيه ان الاستغناء عن المحاضر الموجزة للهيئات الفرعية كان له اثره المفيد بالنسبة لحجم الوثائق والتقدم المحرز في المفاوضات داخل الامم المتحدة ، يتضح ما قررته الجمعية العامة في قرارها ٣٤/٥٠ ، انما يخلق مشاكل لبعض اللجان ، ومن بينها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . ففي حالة هذه اللجنة ، يعني عدم اصدار المحاضر الموجزة انه يتعين على الوفود ذاتها اتخاذ الترتيبات لترجمة البيانات التي تلقى في اللجنة ترجمة تحريرية الى لغاتها وكذلك تحمل تكلفة هذه الترجمة . ولذلك ، فان وفده يحبذ ، استنادا الى أسس فنية محضة ، العودة الى اصدار المحاضر الموجزة الخاصة بهذه اللجنة ، وسيقدم تعديلا رسميا للتوصية الواردة في الفقرة ٩ (أ) من الوثيقة A/C.5/35/12 . واحتراما لرغبة اللجنة الخامسة في تخفيض تكلفة الوثائق ، فان هذا التعديل سيقترح العودة الى اصدار المحاضر الموجزة ، لا لكل الجلسات كما تتمنى اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، ولكن لست جلسات في السنة على اقصى تقدير ، على ان يترك لرئيس اللجنة حق طلب اصدار محاضر موجزة لما يراه مناسبا من الجلسات .

٤٤ - السيد مانيكا (باكستان) : قال انه في حين يؤيد وفده الجهود الرامية الى الحد من حجم الوثائق في الامم المتحدة ، فان الحاجة الى تقديم دعم كاف من الأمانة العامة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف واضحة في حد ذاتها . ولذلك فانه يؤيد الطلب المقدم من رئيس تلك اللجنة في الوثيقة A/C.5/35/L.6.

٤٥ - السيد تومومونث (جمهورية الكاميرون المتحدة) : قال انه يفضل ارجاء اتخاذ قرار بشأن موضوع المؤتمرات الخاصة الى ما بعد اجراء دراسة متعمقة لهذه المسألة .

(السيد تومو مونث ، جمهورية الكاميرون المتحدة)

٤٦ - واضاف ان وفده يؤيد الاقتراح الذى قدمه الوفد السنغالي لتوه ، نظرا للمهمة السياسية الدقيقة التي تضطلع بها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، ونظرا لمسؤوليتها التاريخية .

٤٧ - السيد لحلو (المغرب) : قال ان موقف الدول العربية بشأن استصواب اصدار محاضر موجزة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف يماثل الى حد كبير موقف الدول الافريقية فيما يتعلق بمجلس الأمم المتحدة لناميبيا واللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى . فقد دعيت هاتان الهيئتان الى الاضطلاع بمهام تاريخية تنبع من صميم وجود منظمة الامم المتحدة . واعرب عن أمله في ان تؤيد اللجنة الخاسة طلب الوفد السنغالي .

٤٨ - وتناول الملاحظات التي ادلى بها وكيل الامين العام لشؤون المؤتمرات ، فقال انه لا ينوى ان يطالب بتوزيع المحاضر الموجزة في وقت واحد بكل اللغات ، بما فيها اللغة العربية ، لانه يدرك جيدا حقيقة المشاكل التي تواجهها ادارة شؤون المؤتمرات . ورغم ذلك فان الحقيقة هي ان العديد من المحاضر الموجزة المتعلقة بأعمال الدورة الحالية متاح الآن باللغة الانكليزية ، في حين ان المتاح منها بالفرنسية او العربية هو محضر واحد فقط . ومن حق الوفود ان تتوقع توفر المحاضر الموجزة بلغة واحدة على الأقل الى جانب اللغة الانكليزية . ومضى قائلا انه في حين انه يعلن عدم اصراره على نشر المحاضر الموجزة بكل اللغات في وقت واحد ، فانه لا ينبغي للامانة العامة ان تفسر تسامحه هذا على انه تشجيع على عدم القيام بأى شئ لتصحيح هذه الحالة الراهنة .

٤٩ - السيد الصفتي (مصر) : قال انه لا يرى سببا يدعو الى الربط بين مشاكل الازدحام في المقر وبين خدمات اللغة العربية . واضاف قائلا ان العربية ، التي هي آخر لغة اضيفت الى اللغات الرسمية في المنظمة ، ينبغي ان تعامل على قدم المساواة التامة مع سائر اللغات الرسمية وقد وردت في الوثائق الصادرة بالعربية مؤخرا اخطاء وهفوات يرى وفده انها لم تكن لتحدث بالتأكيد لو أن الامانة العامة قد أبدت اهتماما باللغة العربية يضارع اهتمامها باللغات الاخرى .

٥٠ - السيد مارتوريل (بيرو) : اعرب عن ارتياحه لاستمرار اصدار محاضر موجزة لأعمال لجنة القانون الدولي واللجنة الجامعة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٣٢/١٧٤ ، وذلك وفقا للتوصية الواردة في الفقرة ٩ من الوثيقة A/C.5/35/12 .

٥١ - السيد اللافي (الجماهيرية العربية الليبية) : قال ان قرار الجمعية العامة الذى يقضي بوقف اصدار المحاضر الموجزة للهيئات الفرعية كان قرارا حكيما للغاية . ورغم ذلك فان وفده يولي لاسباب انسانية ، أهمية خاصة لقضية الشعب الفلسطيني ويرى بالتالي انه ينبغي للجنة الخامسة ان تنظر بعين التأييد في طلب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/C.5/35/L.6) . وأضاف قائلا ان وفده يعتقد ان الاستجابة لهذا الطلب لا تتعارض مع نص القرار ٣٤/٥٠ أو روحه .

٥٢ - السيد راكوتو (مدغشقر) : حثّ على توفير محاضر موجزة لجلسات لجنة الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولي كما طلب في الوثيقة (A/C.5/35/L.5) . كما طالب بصورة استثنائية توفير محاضر موجزة لجلسات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لأن البيانات التي يدلى بها في تلك اللجنة غالبا ما تكون مثيرة للجدل ولأنها تتضمن نقاطا حساسة في موضوعاتها .

٥٣ - السيد دنيس (فرنسا) : أعرب عن موافقته على رأى الوفد المغربي بشأن اصدار المحاضر الموجزة باللغة الفرنسية ، كما أعرب عن استيائه لأن الوثائق المحررة باللغة الانكليزية تصدر عادة في وقت يسبق كثيرا وقت اصدار الوثائق ذاتها بسائر لغات العمل ، وهذا الأمر يعطي الوفود الناطقة بالانكليزية ميزة واضحة ، حيث يتاح لها وقت أطول لدراسة أية مسألة مما يمكنها من ممارسة قدر أكبر من التأثير على المناقشات التالية .

٥٤ - وأضاف ان وفده يرى ضرورة اصدار محاضر موجزة اذا ثبت بوضوح أن هناك حاجة اليها : وعلى سبيل المثال ، الجلسات التي تدور فيها مناقشات تؤدى الى صياغة نص تشريعي ، عندما يكون من الضرورى تسجيل ما تتجه اليه نوايا المشرعين لخدمة الأغراض المتعلقة بتفسير الصك النهائي المعتمد . واستطرد قائلا انه على استعداد للاستماع الى الحجج التي تقنعه بالحاجة الى اصدار المحاضر الموجزة في حالة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، ولكن هذا يتطلب حججا أقوى من مجرد الاشارة الى " المسؤولية التاريخية " للجنة ، حيث يمكن لأى من رؤساء اللجان أن يدعي نفس الشيء .

٥٥ - السيد ليفاندوفسكي (وكيل الأمين العام لشؤون المؤتمرات والمهام الخاصة) : قال ان الأماكن المخصصة للمكاتب قد أصبحت مشكلة حقيقية تواجه ادارة شؤون المؤتمرات ، وان هذا قد حدث للمرة الأولى خلال السنة الماضية . بيد أن أسباب هذه المشكلة ليست مرتبطة بأى شكل من الأشكال بخدمات اللغة العربية . والمسألة ببساطة هي أن مبنى المقر يزداد ازدحاما يوما بعد يوم، وان الازدحام في ادارة شؤون المؤتمرات قد بدأ يؤثر على عملية اصدار الوثائق .

٥٦ - وأضاف انه من الضرورى ، لسير أعمال المنظمة على نحو سليم ، أن تظل ادارة شؤون المؤتمرات في مكانها بمبنى الامانة العامة ذاته ؛ ولكن المحاولات التي تبذل لنقل وحدات أخرى الى أماكن بديلة خارج المبنى تفشل في معظم الأحيان نتيجة تطبيق اعتبارات سياسية . ولا يمكن لهذه الحالة أن تستمر طويلا . ومن الضرورى أن تكلف الوفود نفسها بزيارة المكاتب المؤقتة الكائنة في الطابق السفلي الأول حيث يجرى حاليا اعداد المحاضر الحرفية لمجلس الأمن بكل اللغات الرسمية الست ؛ ويفضل أن تفعل الوفود ذلك بعد منتصف الليل . وعندئذ سيتبين لها بصورة أوضح أن مثل هذه الظروف غير اللائقة التي يجرى العمل في ظلها لابد وأن تؤثر في نهاية الأمر على سرعة ودقة عمل موظفي الادارة الذين يصدرون محاضر الجلسات . وسيتعرض العمل لمزيد من الاضطراب عندما تنتقل مرافق الطباعة الى منطقة الانتاج الجديدة في عام ١٩٨١ .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠